النكوص الحضاري للعراق في القرن التاسع عشر

أ.م.د.معد صابر رجب
جامعة تكريت - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

أصبح العراق منذ احتلال المغول عاصمة الخلافة الإسلامية بغداد عام هجرية/ م، خاضعاً لحكم غير وطني يتسلط عليها أناس غرباء في تفكيرهم عن البلاد ونظامها الاجتماعي والاقتصادي، وتفرق المجتمع إلى جماعات مشتتة، فهجرت المدن والأراضي الزراعية، وأهملت وسائل الري واندثرت نواظمها، وأغلقت دور العلم بعد أن أتلفت المكتبات العامة والخاصة، وانتشرت الفوضى وصارت البلاد ميداناً للحروب، فحيناً يحتله الفرس، وحيناً آخر يسيطر عليه العثمانيون، بعد أن غابت قوة الدولة ونفوذها في كيان المجتمع، إذ كان ذلك من أبرز العوامل في حدوث النكوص الحضاري سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، حتى غدت الدولة في أواسط القرن الثامن عشر إمارات مستقلة تتمتع بنفوذ تام في ديارها كأمارة المنتفك، والخزاعل ، وزبيد، وطي، وشمر. والأمارات الصورانية والبابانية والبهدينانية والبوتانية.

إن ما تعرض له العراق في القرن التاسع عشر من تغلغل غربي متمثلاً ببريطانيا والدول الأخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا، ذلك لموقعه الحيوي من حيث المواصلات لنقل البريد بين الهند وأوربا ، ومصالح اقتصادية جعلت من العراق سوقاً للبضائع الأجنبية ويزودهم بالمواد الخام، بالإضافة إلى رعاية الأقليات الموجودة فيه ولاسيما اليهود والهنود من الحكومة البريطانية واستغلالهم من أجل تنفيذ خططهم في التجسس ونقل الأخبار الى موظفيهم الموجودين في المدن العراقية، واستغلال التمثيل الدبلوماسي لاحتلال العراق، إذ أصبحت المقيمات الأجنبية في بغداد دعامة من دعائم النفوذ الغربي في العراق.

لقد ترتب نتيجة لتلك الأسباب نكوصاً حضارياً في القرن التاسع عشر تمثل في الضعف السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي وفقدت القدرة على المقاومة والقضاء على أعدائه بسبب الغزو الفكري الذي أدى إلى فقدان شروط التمكين والابتعاد عن أسبابه المادية والمعنوية في ابتعاده عن شرع الله وسننه التي تعد من أهم الأسباب في نهوض الأمم وانتكاسها.

أولا" : مساوئ الحياة السياسية :

بقي العراق مثل غيره من البلاد العربية خاضع لحكم غير وطني ، منذ احتلال المغول لعاصمة الخلافة الإسلامية بغداد عام / م . وان الذين يحكمونه ، كما يذكر هنري فوستر في كتابة نشأة العراق الحديث " لا يتفوقون على أبنائه إلا من الناحية العسكرية " ( ) . كما أن المحتلين غرباء في تفكيرهم عن البلاد ونظامها السياسي بالإضافة إلى نظامها الاجتماعي والاقتصادي . ولما سيطرت الدولة العثمانية على العراق ، فرض عليه حكام لا يعرف العراقيون عنهم شيئا" ، إلا من خلال ما تناقلته الأخبار ، وكان ذلك ما تتبعه الدولة العثمانية في سياسة حكم ولاياتها ، إذ تجنبت اختيار ولاة من سكان نفس الولايات ، لئلا يستقلوا عن السلطة المركزية ( ) . ولا سيما بعد أن استقل كثير من الولاة ومنهم الوالي محمد علي باشا في مصر والذي أصبح يهدد كيان الدولة العثمانية نفسها .

-مساوئ حكم الولاة :

كانت صفة الولاة أنهم لا يحسنون إدارة شؤون العراق ، مما أدى إلى اضطراب السياسة فيه ، بسبب الاختلاف الواضح بين المبادئ والعمل ، وغياب القانون . وكانت مهام الوالي تتلخص في أن يرسل الأموال المقررة عليه سنويا" إلى الباب العالي ، وألا يزعج الدولة بمشكلات خطيرة ( ) . وان ذلك قبل استلامه منصب الولاية ، لذلك غدت الوظائف والمناصب تمنح لغير مستحقيها ، والرشوة طابعا" ملازما" لكثير منهم ، وان بدونها لا تنجز مهمة ولا تنهي قضية ( ) . فالوالي وحده مطلق التصرف في شؤون الولاية ، وهو المسيطر عليها يتصرف بأموالها وأهلها كما شاء ، لان الولايات في الدولة العثمانية كانت سلعا" تباع وتشترى بوساطة سماسرة معدين لهذا الغرض . وعندما كان الوالي يشتري منصبه يريد بذلك أن يسترد أمواله التي اشترى بها هذه الولاية ، فيشرع بجمع الأموال بكل الطرق الممكنة وغير المشروعة ،فهو يستوفي الضرائب ويغتصب الأموال لأنه يريد أن يجدد الهدايا بين مدة وأخرى للصدر الأعظم ، كيلا يضطر ثانية للذهاب إلى الوسطاء لدفع مبالغ في سبيل إعادته إلى منصبه فضلا" عن تأمينه للمستقبل لكي يتمكن من شراء منصب آخر يدر عليه الربح ويحفظ عليه عز السلطان وجاه الحكم ، فانتشرت الرشوة واغتصب الأموال من الموظفين الذين يشترون بدورهم وظائفهم من الوالي ونتيجة لذلك تذمر الناس وجأروا بالشكوى التي كانت لا تلقى أذانا" صاغية من أولي الأمر ، لأنهم هم الذين ساوموا على بيع تلك المناصب ، وإنهم في كل مرة يستعجلون الولاة المنح والهدايا ( ) .

كان أولي الأمر في الدولة العثمانية يتمثل في ثلاث جهات حاكمة هي : - جهاز الدولة الرسمي ، ومكتب السلطان ، والسلطان نفسه (يمثله صنائعه في الولايات) . وكانت هذه الجهات واحدة في مسعاها لقمع أي مظهر من مظاهر الاستياء ( ) . ولا سيما أن تلك الجهات كانت تنظر إلى كل من هو أدنى منها على انه أدنى درجة ، وانه يعمل من اجل مصلحتها وإسعادها ( ) . فكانت بذلك أوضاع العراق في هذا

القرن تسير من سيء إلى أسوأ ، لان الولاة ينصاعون لسياسة عاصمة الدولة التي لاتهمها أمر الولايات ، إلا بقدر ما يرسل إليها من أموال وهدايا ، ومن لم يستجيب لتلك الرغبة يعزل على الفور .

-مساوئ نظام العشائر :

هذا ما كانت عليه الإدارة في مدن العراق الكبرى ، أما أجزائه الأخرى فكانت الأمور في فوضى لا حد لها ، لأن السلطة الفعلية بيد العشائر والتي ساعدت الدولة العثمانية على وجودها ، حيث كانت قد أبقت الاستمرار في التصرف بالأراضي والاستحواذ عليها بالقوة من لدن العشائر ،وكان ذلك من أسباب الصراع المستمر بين عشائر العراق آنذاك وكانت الدولة تستعدي عشيرة على أخرى بإغراء شيوخها بالمال ،وربما استعانت ببعضها لإخماد فتنة قامت بها أخرى ، وهذه الأمور مجتمعة أدت إلى أن تكون المعارك العشائرية مستمرة لا يخمد لها أوار ، حيث وجدت العشائر نفسها مضطرة إلى نيل حقوقها بحد سيفها ( ) . وهذه أدت أيضا" إلى نشوب ثورات عشائرية عديدة . حتى اصبح إخمادها شغل الدولة الشاغل نظرا" لاستفحال شوكة هذه العشائر . وبنتيجة المعارك المستمرة كانت العشائر تضطر إلى السيطرة على أماكن يصعب على الدولة الوصول إليها ، وعندئذ تشرع في فرض رسوم مرور على القوافل المارة بأراضيها وكأنها دولة محلية ( ) .

كان الفرد العراقي مستعدا" إن يتحمل أعظم المشاق في سبيل العصبية التي ينتمي إليها ، سواء كانت قبلية أم محلية أم بلدية أم طائفية ، وهو قد يرمي بنفسه إلى الموت عند نشوب معركة بينها وبين أعدائها ، ولكن عندما تطلب منه الحكومة شيئا" من ذلك لا يستجيب لها ، وكثيرا" ما يحاول النكاية بها بدلا" من التعاون معها ( ) . وأصبح شيخ العشيرة ذو مركز اقتصادي مرموق نتيجة لاستغلاله لأبناء عشيرته ، واستحواذه على خمس الغنائم التي تحصل عليها العشيرة نتيجة الحروب ، ومن ناحية أخرى فقد عززت الحروب المستمرة من مركز وزيادة نفوذه السياسي ، فكان الشيخ مسؤولا" عن السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ( ) .وكان لكل شيخ مقر في المنطقة العائدة له ، يحيطه بسور منيع ، تتجمع حول مقره مساكن حاشيته وعشيرته ، موزعة حسب درجاتهم ومراتبهم ، وله أيضا" حرس خاص من العبيد ، أو ممن فقدوا أصلهم العشائري ، والذين عدهم الشيخ من ضمن ملكيته الخاصة بصورة كاملة واستخدامهم لإخضاع العشيرة التابعة له ، ومن هذا الحرس استطاع الشيوخ تنظيم جهاز دائم لجباية الضرائب من الفلاحين ( ) .

على الرغم من الوحدة السياسية للعشيرة ، إلا أن العلاقات بين أفرادها قد ضعفت بسبب هجرة ممن ضاقت بهم سبل العيش إلى المدينة ، باحثين فيها عن عمل لهم ، وهذا الاتجاه أدى إلى تفكك الوحدة السياسية للقبيلة ، إذ نشأت بدلا" منها روابط جوار تعتمد على المصالح الاقتصادية ، إذ أصبحوا يتبعون المدينة في كل شيء ، وهذا الأمر كان له مدلوله الحضاري والفكري ، فأصبح أفراد العشيرة يمثلون مجتمعا" واقتصادا" جديدا" ، يفرضون أفكارا" وآراء" ومواقفا" جديدة تختلف جذريا" عما

كان سائدا" ، وكان لذلك أثره في بروز الأفكار السياسية نتيجة للتغيرات الأخرى الحاصلة في العراق من النواحي الثقافية والاجتماعية ، وتأثرها بما مرت به البلاد من ظروف قاهرة تحت حكم الدولة العثمانية ،إضافة إلى بروز عدة أحداث كان لها وقعها الفكري في المجتمع بشكل عام ، تمثلت بمرحلة التنظيمات العثمانية وملابساتها السياسية والفكرية ، كما شهدت حقبة عدم استقرار سياسي ، والذي تأثر بسلبيات الحكم العثماني ( ) .

- التنظيمات الإدارية العثمانية ومساوئها على العراق :

قسم العراق ، حسب التنظيم العثماني إلى وحدات إدارية كبيرة يطلق على كل منها اسم (ايالة) والتي غالبا" ما تستبدل بكلمة (ولاية) العربية . والايالة تمثل اكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية ، وتقسم كل ايالة بدورها إلى وحدات إدارية اصغر يطلق على كل منها اسم (سنجق) ، ويعد السنجق الوحدة الأساسية في إدارة الايالة ، قد قسم العراق إلى أربع إيالات هي : بغداد ، والموصل ، والبصرة ، وشهر زور ( ) . وكان الوالي أعلى منصب في الإيالة ، وممثل السلطان فيها ، والذي يتم تعيينه بواسطة (فرمان سلطاني) ( ) والتنظيمات العثمانية كانت قد حددت سلطات الولاة لفرض نظام المركزية التي أدت دورا" هاما" في سياسة الدولة العثمانية ( ) . إذ كان السلطان محمود الثاني ( ) قد خبر استقلال محمد علي ( ) في مصر ، فقرر على إنهاء حكم المماليك في العراق ( ) ، كي يعيد سلطة الدولة المباشرة عليه .

في عام ( ) تم تحقيق ما أراد السلطان في العراق وقضى على آخر الولاة المماليك في العراق الوالي داود باشا ( ) الذي يعد من الولاة الذين قاموا بأعمال لها اثر كبير في تنشيط الحركة الفكرية ، فكان يتردد عليه الأدباء ويناظرهم في المسائل المبهمة ويحثهم على التأليف والتصنيف ويجزل لهم العطاء ( ) . وقد حرم العراق من خدماته تلك ، حيث تولى العراق من بعده علي رضا باشا (م) الذي سارت البلاد في عهده نحو الأسوأ هذا بالإضافة إلى أن العراق كان قد تعرض إلى وباء الطاعون حيث كان عدد الموتى كبيرا" ، إذ قدر العدد اليومي من ألف إلى ثلاثة آلاف شخص ، وقد أعقب تلك الفاجعة التي دامت عشرين يوما" فيضان نهر دجلة الذي تسبب في غرق مدن عديدة ، نجم عنها أضرار في الأرواح والممتلكات ، إضافة إلى غرق الكثير من المساجد والجوامع والمدارس والمساكن . وهاتان الحادثتان أودت بحياة عدد من رجال الفكر والأدب الذين كانوا يعيشون في بغداد لوظائفهم في تلك الأماكن ، أو من الذين كانوا طلابا" فيها ، كما خسرت البلاد كنوزا" من محتويات مكتبات المساجد والمكتبات الخاصة ( ) . وبانتهاء عهد داود باشا انتهى دور ممارسة السلطة الفعلية في البلاد وأصبحت كلمة السلطان هي العليا في ولايات العراق ( ) ، وعلى الرغم من إصدار السلطان عبد المجيد ( ) لمرسوم خط (شريف كولخانة) ( ) عام ، ومرسوم (خط شريف همايون) عام ( ) . فأن هذه الإصلاحات لم يكن لها تأثيرا" في العراق يتفق وشأن المبادئ التي دعت الى إجرائها إلا في بعض

جوانب التعليم ( ) ، ولم تظهر آثار الحركة الإصلاحية في العراق بشكل واضح إلا في عهد ولاية مدحت باشا لبغداد بين سنتي و ، وكان مما جاء في الفرمان (الأمر السلطاني) المتعلق بتعيين مدحت لولاية بغداد بأن "بغداد من أهم ولايات إمبراطوريتنا وان تربتها وموقعها يجعلانها تستحق كل أنواع التقدم وعليه فأن اعز رغبة لنا هي أن نرى الولاية تحضى بجميع الوسائل المؤدية إلى التطور "( ) وقد جاء في كلمة له عند وصوله بغداد في الثلاثين من نيسان " أن موارد العراق الطبيعية تشجع جميع أنواع التقدم كما إن سكان البلاد كما يشهد تاريخهم قادرون على التعلم والتقدم " ( ) وقد عد تعيينه بداية لعهد جديد في العراق ونهوضا" في الحركة الفكرية ، وانه كان من الذين عملوا في إنشاء حكم دستوري يحل محل الحكم الاستبدادي القائم آنذاك في الدولة العثمانية ، وتأليف مجلس للشورى فأنه "جرأ الناس على نقد الموظفين وعلمهم المطالبة بالإصلاحات "( ) ، وقد زود بصلاحيات واسعة لتنفيذ إصلاحاته في ولايتي العراق الاخريتين الموصل والبصرة وربط الولايات العراقية الثلاث بعضها مع البعض الآخر ، وتقوية السلطة المركزية عليها . ويعد نظام (الطابو) ابرز أعمال مدحت باشا السياسية ، وكان الهدف الرئيس من هذا النظام محاولة إيجاد حل لمشكلة العشائر ، ووضع حد لثوراتها المستمرة وتحويل أفرادها إلى مواطنين مستقرين وذلك بتوفير سبل العيش وتحسين وسائل الري ( ) .

إن وجود بذرة الإصلاح عند الولاة الذين حكموا في العراق ، لا يمكن أن نعممه طابعا" مميزا" لعصر من عصور الحكم في العراق ، بل انه يقترن بوال فقط لا يلبث أن يزول عهده وتزول معالمه بعد برهة من الزمن "لأن هذه الإصلاحات التي قام بها نفر من الولاة ، كانت ذات طابع فردي ، قام بها أشخاص معينون ، تزول أو تنتفي فائدتها بمجرد انتهاء حكم صاحبها أو زواله لأنها لم تقم على سياسة مدروسة مخططة يستطيع أن يسير بموجبها الخلف اثر السلف لذلك كانت إصلاحات جزئية ضيقة ولم تكتسب طابع الجدية أو العمق أو الشمول "( ) كما أن مدة حكم أكثر الولاة امتازت بقصرها بوجه عام ، فعلى سبيل المثال تراوح متوسط حكم معظمهم بين عام واحد وثلاثة أعوام ، وهذا التغيير في الحكام له أثره السيئ على أوضاع البلاد وسلوكيات الولاة أنفسهم ، حيث تسابقوا في جباية الأموال وابتكروا لها سبل عديدة قبل أن يصدر أمر عزلهم ، وكان قد تصدر الحكم في بغداد خلال نصف قرن فقط (من عام حتى العام) عشرون واليا" ( ) . ولم تكن هذه الحالة سمة لولاية دون أخرى إنما كانت سمة شاملة لجميع التوابع الإدارية للولاية من الشمال إلى الجنوب سواء كان ذلك في بغداد وما يتبعها ، أو الموصل والبصرة وتوابعهما .

- الحياة البرلمانية :

أدرك المفكرون العراقيون مدى التردي الذي لحق بالعراق ولا سيما انه قد سرى تطبيق القانون الأساسي فيه ( ) ، باعتباره جزءا" من الدولة العثمانية ، وبموجب هذا القانون كان مجلس

الأمة يتألف من هيئتين تسمى أحداهما هيئة الأعيان (الشيوخ) والأخرى هيئة المبعوثان (النواب) ( ) .، الأولى يعين أعضاؤها من بين الناس بالطريقة السرية ، إلا أن العراق بالرغم من ذلك كان بعيدا" عن الحياة البرلمانية .إذ أن الحكومة العثمانية لا تعترف بحقوق الشعب ،وكانت تجهل أو تتجاهل واجباتها نحوهم بالرغم من أنها كانت قد أعلنت القانون الأساسي في الثالث والعشرين من كانون الأول م ، وقبل أن يتم مجلس النواب الذي كان يسمى مجلس المبعوثان (لأن النائب يعد مبعوثا" من أهالي دائرته الانتخابية) ، دورة انعقاده الثانية أمر السلطان عبد الحميد الثاني ( ) تعطيل المجلس إلى اجل غير محدود في الرابع عشر من شباط م ، وقبل أن يكمل المجلس دورته هذه ( ) .

لم يكن لتعطيل الدستور من لدن السلطان أي رد فعل في العراق "لأن الحياة الدستورية لم تكن عندئذ مدعومة برأي عام واع ، ولا بطبقة قوية من المستنيرين ، بل كان من عمل مدحت باشا مع جماعة محدودة من المفكرين " ( ) ،فالحياة لم تكن قد تأصلت في النفوس ولم تكن عميقة الجذور ، لذلك لم يشعروا بحرمانهم منها ، وظل القانون الأساسي معلقا"مدة تزيد على ثلاثين عاما" حتى الثالث والعشرين من تموز سنة ، إذ اعتمد السلطان خلال تلك الحقبة في تثبيت سلطته على حكم استبدادي يتمثل بالتجسس على الناس عن طريق أشخاص كانوا يندسون بين الناس ، ويقدمون التقارير السرية مما يسمعونه أو يلاحظونه من أقوال أو أفعال "وكثيرا"ما كانت هذه التقارير تعتبر كافية لاعتقال بعض الأشخاص " ( ) ، فانتشرت الرشوة والفساد في أجهزة الدولة ، وتألفت الجمعيات السرية في الداخل ، والعلنية في الخارج ، لمحاربة الاستبداد والدعوة إلى الإصلاح . ومنها جمعية الاتحاد والترقي التي ألفها ضباط الجيش ، وطالبوا مع من آزرهم من المدنيين بإعادة القانون الأساسي وجعل البلاد العثمانية دستورية نيابية ( ) . وتم لهم ذلك في الثالث والعشرين من تموز عام بإعلان إعادة القانون الأساسي ، وصدر الأمر بعد ذلك بانتخاب النواب لمجلس المبعوثان ، وأزيلت الرقابة عن الصحف والمطبوعات ، وصدر عفوا" عام عن المسجونين السياسيين والمنفيين فدخلت البلاد عهدا" آخرا" جديدا" سمي بعهد المشروطية الثانية ( ) ، حيث إن إعلان القانون الأساسي عام كان يسمى بعهد المشروطية ، إذ إنها حددت حكم السلطان العثماني بشروط ، على السلطان مراعاتها بحسب ما قرره القانون الأساسي والمبني على نظام الشورى ( ) .

لقد برر السلطان عبدا لحميد الثاني أسباب تعطيله للدستور بقوله : "لو كنت اعلم أن الحرية في هذا الزمن تكون دواء"ناجعا"لشعبي فهل كنت تظنني اتماهل حتى ادعهم يطالبون بها . [يقصد جمعية الاتحاد والترقي] كلا لكني أرى أن الأمور مرهونة بأوقاتها " ( ) . ويؤكد بأن الأمة لم تبلغ من الرقي والحضارة التي تؤهلها لأن تكون المسيطرة على الحكومة التي تريد أن تلعب بمقاديرها . وان الدواء الشافي إذا كان بيد من لا يعرف الطبابة ولا يحسنها استعمالا" ، يكون دواؤه سما" قاتلا" ( ) .

وعلى الرغم من مساوئ الحكم العثماني في عهد السلطان عبد الحميد ، فقد تميز حكمه للعراق حتى تخليه عن الحكم عام بأنه : حكم إسلامي يتمثل فيه السلطان بأنه خليفة للمسلمين عامة ، وهو خادم الحرمين الشريفين ، وهو المنفذ لشريعة الله تعالى في دولته . لذا فأن سكان العراق لم ينظروا للعثمانيين نظرة السادة عليهم ، أو مستعمرين يجب التخلص منهم أو الانفصال عنهم ، بل إنهم استهدفوا من نقدهم للنظام إلى إصلاح الدولة وحثها إلى الأخذ بمناهج الشورى والتحرر .

ثانيا" : التدهور الاقتصادي للعراق :

منذ ان خضع المشرق العربي للسيطرة العثمانية ، قبل خمسة قرون تقريبا" ، إذ قامت حربا" ضارية بينهم وبين بلاد فارس من اجل السيطرة على المنطقة العربية ومنها العراق ، مما أدى إلى أن يلحق الدمار باقتصادياته ، إذ أن الناحية الاقتصادية كانت من الأسباب المهمة في التوجه العثماني للمنطقة بعد أن كاد يتوقف توسعهم نحو الغرب في القارة الأوربية ، هذا بالإضافة إلى الأسباب الرئيسة الأخرى والمتمثلة في مجابهة المخاطر على حدوده الجنوبية ومنها الغزو البرتغالي للبحار العربية . وكان سلاطين الدولة العثمانية وولاتهم ينفردون بالحكم المطلق في المناطق الخاضعة لسلطاتهم في معظم الأحيان .

لقد توخى من خلال هذا التوجه استغلال خيرات وموارد المناطق التي يخضعونها لسيطرتهم ، والرغبة في الحصول على مزيد من العائدات المالية ، لذلك كان حكمهم بعيد الاهتمام بنمو وتطور اقتصاديات الولايات التابعة لهم، مكتفية بالحصول منها على ما تفرضه عليها من ضرائب كان يجري تحصيلها طبقا" لأساليب كان من شانها أن تكون مانعا" ضد أي حافز اقتصادي لدى سكان تلك الولايات ( ) .

إن مساوئ الحكم السياسي العثماني على ولايات العراق الثلاث (بغداد والموصل والبصرة) جعلت منه بلدا" متدهورا" اقتصاديا"و لا سيما في القرن التاسع عشر إذ أن اقتصادياته أصيبت بالضعف نتيجة الأوبئة والكوارث التي اجتاحت المجتمع ، بالإضافة إلى الصراعات العشائرية والنزاعات المحلية التي كان لها أثرا" سلبيا" على الزراعة وقنوات الري ، إلى الحد الذي لم يستطع السكان في المدينة أو الريف من مجابهة المصاعب الطبيعية والمجاعات التي مرت بهم ، وأدت بالتالي إلى تدهور حياته الاقتصادية ، لان الشيء يعرف بضده ، ولكي يطلع المهتمين والباحثين في تاريخ العراق واقع الحال هذا .

- قطاع الزراعة :

الزراعة كانت بدائية لاستعمال الفلاح الطرق القديمة ، وان المناطق الزراعية يسودها النظام العشائري ، إذ أن سكان الأرياف والبوادي يشكلون نسبة أعلى من سكان المدن ، وان هذه الأكثرية تعتمد في حياتها على الزراعة ورعي الماشية والإبل ( ) . وباستثناء منطقة سقوط الأمطار في الشمال ، فقد كانت الزراعة مقصورة على المناطق المجاورة للمدن الرئيسة ، لكنها كانت ذات إنتاج محدود بسبب عدم اهتمام الدولة بمشاريع الري التي أصبحت غير صالحة للإرواء ( ) ، إضافة إلى كثرة الضرائب التي تفرض على السكان وتجبى منهم بأقسى ما تكون الجباية ، فعندما تحتاج الدولة إلى المال في تغطية حروبها وإعمالها كانت تفرض على الفلاح أن يدفع قسما" من حصة الحكومة قبل موسم البيع ممل يضطره إلى بيع غلته قبل أوانها بثمن اقل بكثير من تقدير الحكومة ( ) ، وبذلك كان الفلاح لا يحصل من زراعته ألا ما يسد الرمق من الحاصلات ( ) .

كان يسود المجتمع في العهد العثماني نظام إقطاعي على درجة كبيرة من التخلف ، وهو نظام معترف به من الباب العالي (رئاسة الوزراء) ، ولما كانت الحكومة العثمانية في وضع بحيث لم تستطع معه أن تبسط سيطرتها على الأراضي التي تمتلكها ، والتي تعرف بأراضي الميري ، لذلك تخلت مضطرة عن جزء كبير من سلطتها الفعلية إلى الحكام الإقليميين الذين هم زعماء القبائل الكبيرة ، والذين تحولوا إلى قوة اجتماعية مؤثرة يحسب لها حسابها ، و لا سيما وأنها تسيطر على أبناء الريف ولا سيما في العراق اذ إن أكثرية مجتمعهم يسكنون في الأرياف والتي يسودها التخلف .

إن النظام الإقطاعي العثماني وسلطتاه المركزية والمحلية في الولايات ، أدت إلى حصول مشاكل عرقلت تطور القوى المنتجة . فالواقع الزراعي نتيجة لذلك كان واقعا" سيئا" ، إذ استنفذ النهب الإقطاعي الاقتصاد الفلاحي ، بصورة أدت إلى حالة مزرية بسبب سوء أوضاع الفلاحين . كانت الدولة العثمانية في بداية تأسيسها تسند أمر الجباية في بعض الأحيان ، إلى جنود الانكشارية ، الذين عرف عنهم من قسوة في أسلوب التعامل مع السكان في جباية الضرائب . لكن تمرد هؤلاء على السلطة جعل من الدولة إن تتخذ نظام جديد في الجباية عرف باسم (اللزمة) ، تعهد بموجبه إلى ابرز الأشخاص المحليين في كل مدينة وناحية وقرية ، كملتزمين لها ، وملزمين بدفع مبلغ معين تقرره حكومة الولاية . و يسلك هذا الملتزم عادة أساليب متنوعة من الضغط والتضييق لأجل الحصول على تلك المبالغ ، مما أدى إلى حصول وطأة شديدة على السكان ( ) . اما الأراضي التي كانت تحت سيطرة الحكومة المركزية الفعلية ، فقد اتبع فيها نظام آخر وهو استئجار الأراضي بالمزايدة لرؤساء العشائر في تلك المناطق ، مما دفع بالشيوخ إلى أن يزيد احدهم على الآخر ، حتى وصل بدل الإيجار أحيانا" مبلغا" يفوق قيمة تلك الأراضي ( ) وهذا أدى إلى إخفاق الملتزم في الوصول إلى التزاماته فتحدث الانقسامات والعداوات داخل العشيرة الواحدة ، فيعلن العصيان ضد الدولة ، والتي بدورها تؤدي إلى أن يسود العراق حالة من التدهور الاجتماعي والاقتصادي . فلم يحدث في العراق أي إصلاح ملحوظ في المجال الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلا فيما بعد منتصف القرن التاسع عشر باستثناء عهد الوالي داود باشا ( ) الذي أحرزت البلاد على أيامه من الطمأنينة والرفاه ، لكن

ذلك لم يستمر إذ أن البلاد في أواخر حكمه أصابتها أفدح الكوارث ، إذ اجتاحها وباء الطاعون ، فبلغت خسارة بغداد وحدها من الأرواح ابان الوباء حوالي مائة وأربعة وأربعون ألف نسمة طيلة اثني عشر يوما" من أيام نيسان سنة ، فضلا" على حدوث تظافر طغيان نهر دجلة مع ذلك الموت الجارف ، حتى غمرت المياه معظم أرجاء بغداد وقوضت منها خلال يومين ما لا يقل عن ثمانية آلاف دار ( ) .

إن أهم محاولة للإصلاح حصلت في العراق خلال ذلك القرن هي في عهد والي بغداد مدحت باشا( ) ، الذي ادخل نظام تسجيل العقار (الطابو) إذ استطاع إن يقضي على مشكلة الأراضي من خلال تثبيت ملكيتها في السجلات الرسمية ، والتي عدت من أهم أعماله الاقتصادية والسياسية ، إذ استهدف من ورائها معالجة مشكلة التوطين ، وتحويل ولاء العشائر للدولة عن طريق توفير سبل العيش وتحسين الري ومن ثم القضاء على الفتن التي كانت تسببها المشاكل ( ) .

ساد العراق في القرن التاسع عشر علاقات أقطاعية نتيجة توزيع الأراضي الأميرية فيه إلى المتنفذين في الدولة ، لاستغلالها بصوره مؤقتة بموجب نظام (الطابو) . ومع إن الأرض كانت تعد ملكا" مشاعا" لجميع أفراد العشيرة ، إلا إن هؤلاء المتنفذين استأثروا لأنفسهم بحق الأشراف على تلك الأرض ، ومصادر المياه فيها . وأصبح شيوخ العشائر من هؤلاء المتنفذين ، إذ كان شيخ العشيرة يستأثر في جميع الأحوال بأكبر مساحة من الأراضي الخصبة ، وبهذا فانه قد سلب حق العشيرة في ملكية الأرض وألغى مفهوم الملكية المشاعة للأرض لجميع أفراد العشيرة وأصبح إقطاعيا" ( ) . وبما إن السلطة المركزية في العراق كانت ضعيفة ، فقد كانت الاقطاعيات أشبه بدويلات داخل الدولة المركزية ، بعد ان امتدت سلطة سادة الاقطاع على الأرض وفلاحيها ، وأصبح الفلاح تابعا" للأرض ولا يسمح له الانتقال منها ( ) . مستغلين جهل الفلاحين بالتفاصيل الحقوقية التي انطوى عليها القانون ، والديون التي يكبلونهم بها ، فضلا" على عدم رغبة الكثير من الفلاحين في تسجيل أراضيهم بأسمائهم خوفا" من أن يؤدي ذلك إلى مطالبتهم بدفع ضرائب كبيرة ، أو خوفا" من التجنيد الإجباري ، لذلك فقدوا حقوقهم وأصبحوا يعملون تحت رحمة الملاكين الجدد الذين سجلت الأراضي بأسمائهم ( ) .فإلى جانب تعرضهم إلى استغلال واضطهاد الولاة المحليين الذين كانوا يرسلون ما ينتزعونه من ضرائب إلى السلطان العثماني ، أو يستخدمونه في تصريف شؤونهم المحلية ، كانوا يتعرضون إلى استغلال بشع من جانب الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي ، فكانت تجري أيضا" عملية انتزاع مستمرة للأراضي التي بحوزة الفلاحين وتمنح إلى الشيوخ وكبار القادة وموظفي الدولة ووفق هذا النظام كان على الفلاح إن يعمل في الأرض العائدة للملاك ، بفلاحتها وزراعتها وفتح القنوات فيها . ولم يمتلك الفلاح في اغلب الأحيان ، سوى ذراعيه وبعض الأدوات البدائية في العمل .

هذا فضلا" على جهل الاقطاعيين والدوائر الزراعية في طرق استثمار الأرض بالطرق الفنية ، ومكافحة الآفات الزراعية . وتخلف وسائل الري الذي كان يشكل عقبة أساسية أمام توسع المساحة

المزروعة وزيادة إنتاجية الأرض في المناطق التي تروى بالواسطة ( ) . كما أن انهيار منظومة الري بشكل كامل، أدى إلى حدوث فيضانات في نهري دجلة والفرات ، كبدت العراق خسائر فادحة في العديد من مناطقه . ففي سنة أتلفت الفيضانات أكثر من مليوني نخلة .

استخدمت الجياد والبغال والثيران والأبقار في أعمال الحقل . إذ أن المضخات الآلية لم تكن تستعمل حينئذ، إلا في بعض المزارع الكبيرة . بينما اعتمدت اغلب المزارع السقي بواسطة النواعير ، التي بلغ عددها في بغداد وحدها ألفا"وسبعة نواعير ، تحركها الحيوانات ( ) . كما أن مصادر المياه لم تكن تستغل بصورة صحيحة ، ولم ينظم استغلالها ، لذا كانت في كثير من الأحيان تؤدي إلى حدوث كوارث تصيب الإنتاج الزراعي ، فعلى سبيل المثال كانت مياه دجلة والفرات تفيض فتغمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فتقضي بذلك على المزروعات ، وقد شهدت بغداد خلال الحقبة من سنة إلى سنة سبعة عشر فيضانا" أدى بها إلى عدم الاتصال بالمناطق الأخرى ( ) . إضافة إلى إن المحاصيل التي يجب عليه دفعها، وبذلك أصبحت الأرض قيداً بيد الفلاح التي سلمت له لزراعتها بعد أن كانت قفراء مجذبه( ).

إن هذه المشاكل أدت إلى حصول هجرة من الريف إلى المدينة، والتخلص من تفاقم الاستغلال الإقطاعي، فأخذ فقراء الريف يبحثون عن عمل لهم في المدينة، وقد تحولوا إلى عمال وفلاحين في آن واحد بحكم واقع عملهم الموسمي، كما أدى تدهور حالة الفلاحين وفقرهم المدقع، إلى انحسار السوق الداخلية ، وعرقلة نمو الصناعة( ). فالأيدي العاملة الحديثة أصبحت واقعاً اقتصاديا في العراق بعد أواسط القرن التاسع عشر، وأن الريف كان يؤلف المصدر الرئيس لنشوئها، فقد اتخذت تلك الأيدي من العمل وسيلة للحيلولة دون الانهيار الكلي لاقتصادهم الزراعي في ظروف تفاقم الاستغلال الإقطاعي، حتى أنهم غالباً ماكانوا يضطرون إلى أبقاء أسرهم في الريف لأنهم لم يكونوا قادرين على تأمين حياتهم في المدينة، ثم أن القرية كانت ملاذ العامل الوحيد في حالة البطالة أو المرض أو الشيخوخة، فكان عليه أن يحافظ على عشيرته التي هي الضمان الوحيد له ولإفراد أسرته، واستنادا إلى تقرير (شتيمروخ)، رئيس اللجنة الاقتصادية الألمانية التي زارت العراق في المدة من (-) كانت مساحة الأراضي التي تستغل سنوياً في مختلف ولايات العراق، تتراوح بين (- %) من مجموع الأراضي الزراعية( ). فضلاً على أن السلطان عبد الحميد الثاني (-) وأسرته كانوا من بين الملاكين الكبار في العراق، والذين ظهرت ملكياتهم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ عمدت الحكومة إلى تسجيل أراضي واسعة باسمه وأسم عائلته، بلغت نسبتها حوالي ثلث أراضي العراق الخصبة،( ) وقد عملت لها الحكومة إدارة خاصة أطلق عليها أسم(الإدارة السنية)، وكانت تلك الإدارة تسيء معاملة الفلاحين حيث أنها تطالبهم بالضرائب قبل الحصاد( ). هذا بالإضافة إلى أن مؤسسة الأوقاف أيضاً كانت من بين الملاكين الكبار والتي تدار من المؤسسات الدينية، وكان الفلاحون يرصدون أراضيهم للوقف خوفاً من مساعي الإقطاعيين نقل ملكيتها إليهم( ).

-قطاع الصناعة:

أن هيمنة الدولة العثمانية على العراق، أدى إلى عرقلة تطور التجارة والحرف الصناعية، بسبب الثروات الضخمة التي سلبتها على شكل ضرائب مختلفة إضافة إلى عائق آخر وقف في سبيل التطور الصناعي في العراق هو توطد النفوذ الغربي في البلاد، والذي حولها إلى منتج للمواد الأولية تابع للدول الرأسمالية والسوق التجاري العالمي( ). فقد كانت الزراعة قائمة على أساس أن العشيرة تنتج ما تحتاج إليه، ولكنها أصبحت تنتج من أجل البيع والربح ومن هنا قام بعض رؤساء العشائر، لاسيما في المناطق الجنوبية بتحويل أراضيهم إلى أنتاج المحاصيل التجارية، من أجل بيعها في الأسواق الخارجية تدفعهم إلى الرغبة في الربح عن طريق تجارة الخليج العربي( ). مقابل جلب منتجات صناعية لم يكونوا من قبل قادرين على شرائها لقلة ما في أيديهم من مال. وأن أكثر السلع التي استوردت هي استهلاكية( ). فالصناعة الحرفية المحلية قد أضمحل أنتاجها، بسبب استيراد البضائع الصناعية الرخيصة. فمثلاً البصرة كانت فيها صناعة حرفية مزدهرة. لإنتاج القماش في بداية القرن التاسع عشر،إلاّ إن هذه الصناعة اختفت تقريباً في القرن العشرين، بالإضافة إلى أن معامل النسيج في بغداد قد أنخفض عددها من أثني عشر ألف معمل في منتصف القرن التاسع عشر إلى بضع مئات فقط في بداية القرن العشرين( ). حتى بلغ الأمر حداً قام فيه النساجون ببيع مغازلهم ، وتحولوا إلى مستوردين أو وكلاء لتوزيع النسيج الأوربي، فبينما كان عدد الحائكين في بغداد وحدها أربعة وثلاثين ألف حائك في سنة تقلص إلى مئة وعشرون حائك بعد الحرب العالمية الأولى( ). حتى أن العراق تحول إلى بلد مصّدر للصوف والتمور والحبوب،ولا سيما بعد افتتاح قناة السويس عام فقد أرتفع مثلاً معدل تصدير الشعير من ثلاثمائة طن في السنة التي قبل افتتاح القناة إلى سبعة وسبعين ألف طن، والصوف من ثلاثمائة طن قبل افتتاح القناة إلى أكثر من أثني عشر ألف طن بعد الافتتاح( ).وساعد ذلك على انضمام العراق إلى السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي فيه، وبدأ الفلاح ينتج من أجل أسواقه واضمحلت الأشكال المتأخرة لاقتصاديات البلاد، وتحول العراق إلى ممول للسوق العالمية بالمواد الخام، ونتيجةً لذلك تكبل بالقيود الاقتصادية والسياسية لتلك السوق( ).

-قطاع التجارية:

لم تكن التجارة في الربع الأول من القرن التاسع عشر كما ذكرنا، بأحسن حال من سابقاتها، فأنها واجهت صعوبات عديدة، إذ كانت بدائية في وسائل نقلها، وخاضعة للإتاوات المتعددة التي تدفع للعشائر والتي كان يفرضها كل شيخ أو مختار قرية على قارعة الطرق التي تمر بها، فمثلاً كانت تدفع

الإتاوة لعشائر شمّر الجربا في شمال العراق، إذ كانت تفرض ما يسمى (الخّوة) أو (الخاوة) على القوافل التجارية التي تمر ضمن الطرق التي تسيطر عليها، وذلك مقابل حماية هذه القوافل( ).

أن النفوذ الغربي في العراق ومنه ما يتمثل ببريطانيا( )، كان بدايته تجاري صرف بحكم موقع العراق الجغرافي على طريق الهند، وذلك منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر( ). وقد تحول نشاطه منذ النصف الثاني من القرن نفسه، إلى تنظيم سياسي بعد أن كان مشروعاً تجارياً، ثم أخذ يطغى الطابع السياسي بصورة متزايدة على الطابع التجاري( ). بسبب المتغيرات التي طرأت على السياسة التجارية العثمانية حين عقدت اتفاقية مع بريطانيا عرفت بمعاهدة(بلطة لمان) سنة التي نصت على إلغاء كل أنواع القيود التي كانت تمنع التجار البريطانيين من إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين في الدولة العثمانية، إذ فرضت الاتفاقية رسوماً كمركية ثابتة، لكنها كانت منخفضة على الواردات والصادرات فأصبحت نسبتها(%) على الواردات،و(%) على الصادرات و(%) على تجارة (الترانزيت). وكان مؤدى تطبيقها أن أصبحت المنتجات المحلية تخضع للرسوم لدى تداولها داخل الدولة العثمانية، مما ترتب على تلك الاتفاقية تدفق البضائع الأوربية إلى العراق وخروج المواد الأولية منه( ). حتى أن بريطانيا افتتحت (البنك العثماني الإمبراطوري)، الذي هو مجموعة مالية بريطانية فرنسية في ولايات (بغداد والبصرة والموصل)( ). فأضحى العراق في نهاية القرن التاسع عشر ثلثي وارداته تقريباً من بريطانيا وحوالي ثلث صادراته إليها( )، فقد أعتمد في تصريف محاصيله الزراعية اعتمادا كلياً على المصدرين البريطانيين الذين كانوا يقيمون في ولايتي البصرة وبغداد( )، وأصبح للرأسماليين البريطانيين الدور الحاسم في توجيه اقتصاديات العراق، وكان نهر الفرات طريقاً للملاحة التجارية يربط الشرق بالغرب عن طريق البواخر التي بواسطتها تربط البحر المتوسط بالخليج العربي، بل تم ربط البصرة بمكاتب بريد تربط أوربا بالهند( ).

إن هذا التغير الملموس في تجارة العراق الخارجية، أنعكس أثره على المجتمع اقتصاديا وفكرياً، إذ تغيرت العلاقات الإقطاعية التي كانت تسوده، ليحل محلها الإنتاج من أجل السوق، وبالتالي تغيرت النظرة إلى الأرض لتصبح سلعة مرغوبة بعد أن كانت مشاعة بين أفراد العشيرة، وارتفعت أثمانها في بغداد وما جاورها حتى التي ما كان منها واقعاً على أحدى ضفتي دجلة( )، وتغير الريف أيضاً من حيث روابطه التي أصبحت وثيقة بالمدينة، وأصبح المتنفذون من أهل الريف بحاجة إلى وكلاء يشرفون على مصالحهم، حالهم في ذلك حال أهل تجار المدن. إضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، أدت إلى ارتفاع عدد سكان المدن، وبفعل ذلك تقلصت نسبة سكان الريف في المجتمع العراقي إلى حوالي (%) في عام ، بعد أن كانت نسبة سكان الريف فيه حوالي (%). لذا ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر مدن جديدة لم يكن لها وجود من قبل، أو إنها كانت قرى صغيرة فنمت، ومن تلك المدن (العمارة) في عام ، و(علي الغربي) في عام ، و(المحمودية) في عام ، و(الهندية) في عام ، و(الشطرة) في عام ، وغيرها. والملاحظ أن أكثر تلك المدن تقع على ضفاف الأنهار، وذلك بسبب إنشاء خط البواخر النهرية، إذ كانت أغلب تلك المدن

محطات لتزويد البواخر بالوقود، أو تزويد المسافرين بالطعام، ثم نمت حينـذاك مـن جـراء عوامـل اقتصادية وحضارية أخرى( ).

إن تأسيس تلك الشركات الملاحية كان بسبب الوضع الشاذ الذي كان يعانيه العراق في العهد العثماني ولا سيما في طرقه البرية ، إذ إن الأمن الداخلي يتهدده أخطار قطاع الطرق أو أفراد القبائل التي كثيرا"ما كانت تغير على القوافل المتنقلة بين المدن ، وان تلك الحالة السيئة لم تكن خاصة بولاية دون أخرى ، أنما كانت شاملة للحواضر والبوادي من الشمال إلى الجنوب ، سواءَ كان ذلك في بغـداد وما يتبعها أو الموصل أو البصرة ( ) .

إن إدخال البواخر في المواصلات النهرية ، كان عاملا"ساعد على توسيع التجـارة وإحـداث تطور اقتصادي واجتماعي مهم في العراق ، فقد وصلت إليه أول باخرتين هي (بغداد والبصرة) في عام ، وأضيفت إليها ثلاث بواخر أخرى هي : (الموصل والرصافة والفرات) . وفي نيـسان تأسست في لندن شركة للملاحة باسم (شركة الفرات ودجلة للملاحة) ( ) وبـالرغم مـن المعارضة السياسية من لدن العراقيين الذين جابهوا بها تلك الـشركة ، إلا أنهـا عـززت مراكزهـا وسيطرت على تجارة الصادرات للشركات البريطانية الأخرى الموجودة في العراق ، وبالتالي انعكـس ذلك على زيادة النفوذ البريطاني فيه ( ) .

أن النقليات النهرية شجعت العشائر الاعتماد على النشاط الزراعي ، إذ هيأت شركات النقـل منفذا"مربحا"لهم من خلال إيصال منتجاتهم للأسواق ، وإشباع حاجاتهم الأساسية ، كما سهل ارتبـاط سكان العشائر المزارعة بالمدن ، ومن ثم أخذت الأحداث والتطورات في أنحاء العراق تزداد ارتباطـا" ببعضها ، مهما كانت درجة تباعدها ، فشجع العشائر للسكن في المدن ، التي ارتفع عـدد سـكانها ( ) . وتوسعت أسواقها ومحلاتها ، مما انعكس على تغير واقعها الاجتمـاعي حتـى أصـبحت تلـك المرحلة ذات تحولات ومهمات جديدة مرتبطة بالتطور الاقتـصادي ونمـو التجـارة ( ) . إذ كانـت الشركات الرأسمالية والتجار والأجانب يقومون باختيار وسطاء أو وكلاء لهم من التجـار المحليـين ، وبالمقابل رغب العديد من التجار وغيرهم العمل وكلاء لهم ، وذلك لأسباب كان أهمها هو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ، وأدى ذلك بالنتيجة القضاء على العديد من الصناعات المحلية والتجـارة بها ( ) . أن رأسمال التجار كان قليل جدا"وعاجز عن تمويل تجارة استيراد الـسلع الاسـتهلاكية ، الأمر الذي دفع التجار إلى العمل والقبول بعمولة ضئيلة ، فعلى سبيل المثال كـان الـوكلاء يأخـذون عمولة لا تزيد عن (%) من قيمة المستوردات مقابل إدارتهم لوكالات الاستيراد الأجنبيـة إدارة مباشرة . وان وكالات الاستيراد هذه كانت المجال المناسب والمربح للرأسمال المحدود والمعرفة القليلة والسوق الضيقة للتجار . فأصبح التجار وكلاء وموزعين للسلع الأوربية المصنعة وشـبه المـصنعة ، وأصبحوا أيضا"مشترين للمواد الأولية من اجل تصديرها للخارج ، وهكذا يتلخص التعامل التجاري في أن يقوم التاجر الأوربي المستورد بطلب البضاعة من الوكيل المحلي للشركة الرأسمالية ضـمن مـدة معينة ، مقابل دفع عشر أو أكثر من ثمن البضاعة . وبعد وصول البضاعة يقوم الوكيل بتحصيل بقيـة المبلغ من التاجر الأوربي مقابل رسالة تسليم البضاعة في الميناء . ويتولى التاجر القيام بـالإجراءات

الجمركية ، وتسديد الرسوم والضرائب . وهذا ما كان يحصل في سنوات الربع الأخير من القرن التاسع عشر ( ) .

ثالثاَ: تدهور الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

كان العراق في حقبة خضوعه للحكم العثماني، يعيش مجتمعه في حالة من الانحطاط والتردي، يعمه الجهل وتسيطر عليه الخرافات، وكان مرتعاً للصوص وملجأً للعصاة، فسادت حياته الفوضى وعمه الاضطراب. فما كان مألوفا" قبل القرن التاسع عشر هو نفسه خلال هذا ولا سيما في القرى والأرياف والبوادي ، وتكاد تكون نفسها في أوائل القرن العشرين .

-تدهور الأوضاع الاجتماعية :

ونتيجة لعدم مشاركة العراقيين في تحمل مسؤولية الحكم وإدارة الولايات ، وقد شعروا بالنقص من خلال مكانتهم عن مكانة الأتراك الحاكمين ، وكانت سببا" في جرح كبريائهم ، وبذلك أصبحوا يفرون من واقعهم المؤلم ، الذي اخذوا يعبرون عنه بأهداف اجتماعية ضيقة فردية مستمدة من حياة هذا القرن البسيطة فلم تكن ترهق الفرد بمطالبها وتشقيه بحاجاتها المتزايدة ، بل كانت الأهداف لا تتعدى نطاق هذه الحياة الضيقة. وانحصرت المطالب بالإفراد والأسر التي يعيش العراقي في ظل عاداتها ونظمها وتقاليدها الاجتماعية ( ) . فكانت مجالسهم التي يجتمعون فيها ويناقشون فيها مشاكلهم لم تكن تتعدى في الأغلب شؤون حياتهم المحدودة كالزواج والطلاق ، والعزاء وما أشبه ذلك . ولم تكن له هناك وسائل تمكنه من الاطلاع على الأحداث العامة وتوسع آفاق تفكيره ( ) . فحرمان الأهالي من الحصول على الوظائف الإدارية والإسهام في إدارة دفة الحكم ، جعل البعض منهم يتجهون نحو العلوم والآداب رغبة منهم في الحصول على مكانة اجتماعية وعلمية ودينية ، تعوضهم عما حرموا من وظائف ومناصب سياسية وإدارية ( ) .

أما الحكومة العثمانية فأنها تحرص كل الحرص على أن تحافظ على هيبتها في أعين الناس ، فهي لا تبالي ما يفعل الناس بأنفسهم ما داموا يحترمونها ويبدون مظاهر التزلف أمامها ، الذي أصبح عند البعض من التقاليد الاجتماعية في المدن العراقية ( ) .

وكان شعب العراق يفتقر الإحساس بالوحدة ، وعاجزا" عن الكفاح الجماعي الموحد من اجل الإصلاحات . فأصبح ولاء الفرد متوجها" نحو الطائفية الدينية ، او العشيرة ، أو المدينة ، أكثر منه نحو العراق كوطن ( ) . ومما يجدر ذكره أن أهل المدن كانوا محاطين بالعشائر ، وهي تهددهم دائما" بالغزو أو قطع الطريق ، وأنهم لم يجدوا في الحكومة قوة كافية تحميهم من خطرهم ، فاضطروا الاعتماد على أنفسهم في ذلك ( ) .

كان حال المدن قبل منتصف القرن التاسع عشر ، هي أشبه بالقرى منها بالمدن ، بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة في عالمنا المتحضر . حيث أن معظمها كان مبنيا" بالطين ، وقليل من دورها مبنيا" بالآجر . عدا بغداد التي هي اكبر مدينة في العراق ، وفيها يتجمع اكبر عدد من التجار وأصحاب الحرف ، فأنها لا تحتوي على أي شارع معبد ، أو شارع مستقيم وعريض . وان أول تعبيد للطرق حدث في بغداد كان في عهد مدحت باشا عام ، ولم تكن أزقتها حينها مضاءة بأي نوع من الضياء حتى عام ، إذ وضعت فيها فوانيس نفطية . وكانت مدينة بغداد تعاني مثل بقية المدن العراقية من خطر غارات العشائر التي كانت تغير على قوافل تجارتها فتنهب ما فيها . وكانت الحكومة العثمانية تحاول أحيانا" استرجاع تلك الغنائم منها ، وكثيرا" ما كانت تفعل ذلك ( ) .

ان الضعف العام الذي كانت تعني منه الدولة العثمانية في أواخر عهودها ، انعكس ذلك الضعف في العراق ، فقد كان يعاني القسط الأوفى منه ، وان الموظفين كانوا يمتنعون عن العمل فيه ، ولم يكن يقبل أن يعمل فيه إلا الموظف الذي لا يجد له عملا" في مكان آخر ( ) . وكانت الوظائف فيه من غير ضابط ولا نظام ، فان المرتبات الضئيلة التي كانت تدفع قد تتأخر عدة اشهر مما كانت تؤدي إلى أسباب الظلم والرشوة والنهب عند الموظفين ( ) .

كان التطور في المجتمع العراقي يسير ببطْء شديد ولا سيما في عصر كانت سياسة الحكم فيه سياسة هدم وتخريب لا سياسة بناء وتطور ، وان سبل المعيشة فيه قد تأثرت بالاضطراب السياسي السائد في الدولة العثمانية ، فجعل من سكانه فئات مختلفة في بيئات مختلفة . ونظرا" لذلك فأن سكان العراق من الناحية الاجتماعية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : العشائر البدوية ، وسكان الريف ، وسكان المدن . وان سبل المعيشة في تلك البيئات المختلفة متأخرة وغير مستقرة . فأفراد المجتمع بصورة عامة في المدن والأرياف والبوادي كانت تنوء بأعباء الفقر والفاقة لقلة الزراعة وفقدان الأمن والاستقرار وصعوبة النقل ورداءة الطرق ، إضافة لكثرة الضرائب التي تفرض عليهم . وقد حدثت من جراء ذلك إن انتشرت اللصوصية وقطع الطرق ونهب القوافل ، ولم يكن كل ذلك لولا الحاجة إلى العيش والاستقرار الذي سببه فساد الحكم . فالنظام العشائري ، قد ولد قيما" وعلاقات اجتماعية كانت تشدهم ببعضهم روابط الدم والتعصب والشريعة والقوانين والأخلاق العشائرية المتعارف عليها ، وهذا النظام كان تحديا" دائما" لأية سلطة مركزية في العراق ، التي لا توفر استقرار الأمن فيه ، لذلك لم تكن السلطات العثمانية تقدم للعشائر إلا

مطالب مستمرة بدفع الضرائب ، وذلك لضعف الحكومة في فرض سيطرتها خارج أسوار المدن ، فقد كانت العشائر تتبادل الخدمات والحماية مع بعضها ، بدلا" من الاعتماد في ذلك على حكومة غير قائمة بواجباتها ( ) . ولقد علمت التجربة العشائر إن ضعفها يجعلها عرضة" لبطش الحكومة أو حتى العشائر الأخرى . لذلك سعت إلى تحصين مراكزها بتوحيد نفسها في مجموعات اكبر أو اتحادات عشائرية ( ) ، بحثا" عن الطمأنينة في تنظيمهم العشائري( ) .

فالنظام العشائري تكون نتيجة الظروف التي عاشها العراق خلال القرن التاسع عشر ، وان هذا النظام يتمثل نسبته بسبعة أثمان سكان العراق ، وهم يخضعون لحكم عشائري خاص بهم تعترف به الحكومة المدنية القائمة في الثمن الآخر ( ) . أي أن معظم سكان العراق لا يزالون ، يسكنون الخيام ، ويرعون قطعان الماشية ، وكما أنهم يغيروا على بعضهم البعض ، ويأخذون بالثأر غيضا" . وما تزال هجرة العشائر إلى المراعي غير المطروقة تشغل تفكير سكان الثمن الحاكم في العراق ، والذي يسعى إلى تحويل هذه العشائر المتنقلة إلى حياة مستقرة ( ) . ففي ولاية الموصل العشائر كانت تقيم في القرى طوال أيام السنة يتعاطون البيع والشراء بالإضافة إلى الزراعة . وقد تكون بعض القرى ملكا" لأشخاص من سكان المدن . أما في ولايتي بغداد والبصرة ، فالقرى مراكز مهمة بالنسبة للعشائر حيث يتم عن طريقها تبادل السلع والبيع ويقطنها وكلاء الملاك لشراء المحاصيل ( ) . وبالرغم من محاولات الحكومة المتكررة في سبيل تثبيت سلطتها في المناطق العشائرية فأنها لم تنجح بذلك مما دعاها بالاكتفاء بدفع مبالغ معينة من رؤساء العشائر لقاء منحها الأرضي الزراعية بطريقة الالتزام ( ) . كما أن الحل الذي يجب أن تتبعه الحكومة من اجل حل مشاكلها مع العشائر ، هو أن تهيأ لهم حياة أخرى غير حياتهم ، بحيث يمكنهم قبولها وذلك بتوطينهم في الأرض وشق الترع فيها ، وتأمينهم على تملكها مع عدم السماح بوقوع تعد فيما بينهم ، وجمع ضرائب قليلة وبعدالة ( ) . ولكن هذا لم يحصل مع العشائر العراقية ، بل حصل العكس ، إذا أرادوا أن يخضعوا العشائر بالقوة من غير أن يوضحوا لهم كيف يعيشون عيشة أخرى غير عيشتهم ، بحيث تقنعهم بوجوب الطاعة للحكومة ، وبذلك استمرت المعاملة الجائرة والغدر والقسوة من الحكام ، ومن الجباة الذين أرسلوا إليهم ، فبقي العراق يعيش في حالة اجتماعية بائسة من جراء هذا الوضع المزري . ولعل أهم محاولة لإصلاح الوضع الاجتماعي جرت في عهد مدحت باشا ، الذي عالج مشكلة التوطين والقضاء على الفتن والثورات بتدابير ايجابية وتحويل العشائر إلى الموطنين بتوفير سبل العيش وتحسين وسائل الري ، وذلك عندما شرع ببيع الأراضي التي عدها أميرية إلى رؤساء العشائر وأفرادها ، وما ترتب من ذلك من آثار أدت إلى تطوير العلاقات الاجتماعية في أجزاء كبيرة من العراق ولا سيما في ولاية البصرة ( ) .

كان مدحت باشا يرمي من وراء انتهاج هذه السياسة إلى تحويل العشائر شبه البدوية إلى مجاميع مستوطنة بصور دائمة ( ) ، قائمة على الزراعة ، وبالتالي يسهل خضوعها للسلطة المركزية . كما يرمي إلى القضاء على الحروب العشائرية حول الأراضي المتنازع عليها

والاستعاضة عن سلطة الشيخ في منح الأراضي بسلطة الدولة ( ) . وهذا أدى إلى استحداث مدن جديدة مثل الكوت والناصرية والرمادي ، إضافة إلى سكن العشائر الأخرى في مناطق معينة ، فضربت عشائر الدليم خيامها بين عانة والفلوجة ، وأقامت عشائر الزبيد على دجلة وحوالي مدينة الحلة ، وضربت شمر خيامها من ديالى إلى الكوت تقريبا" . وهذه العشائر مازالت على ما هي عليه منذ ذلك الحين ( ) . وبذلك تحققت احد أهداف مدحت باشا ألا وهو التعجيل بانحلال النظام العشائري ( ) .

أن عهود الانحطاط المتتالية وفساد الحكم ، أدت إلى نتائج سيئة في المجتمع إذ ضعفت روح الجماعة بين السكان ، حتى صار لكل جماعة كيان اقليمي ، ومذهبي ، منفصل عن غيرها ، وفقا" لما كانت تنتسب إليه من مكان أو عشيرة أو عقيدة . كما صاحب ذلك تغير في فهم العقيدة الدينية أدى إلى زيادة الخلافات الطائفية والى تبلور الولاء الطائفي ، وبدوره أدى إلى ضعف في حركة الوعي والفكر ، في عالم من التفكير محدود ، أحاطت به حقبة مظلمة من الناحية الحضارية ، لم تكن الحكومة المركزية معنية اتجاه أفراده بغير جباية الضرائب ، وتركتهم يعانون من معارك عشائرية ، وعمليات غزو ونهب وقطع الطريق والثأر ، وفي عملية تأكل اجتماعي مفكك الأوصال ، غير متجانس التكوين ، موزعا" على مجموعات اجتماعية مشتته ، كل منها تعمل لنفسها ضمن حدودها ( ) .

-تدهور الأوضاع الثقافية :

بعد سقوط بغداد سنة ، تعرضت الكثير من المؤسسات الثقافية في العراق إلى الخراب والتدمير ، كما استشهد عدد كبير من علمائها ، ثم تعرضت لعهود طويلة من عدم الاستقرار السياسي ، وذلك بحكم خضوعه لحكومات أجنبية متسلطة لم تعن بشؤون العراق ولا بنهضته الثقافية ، لذلك فأنه لم يطرأ تغيير في العراق أيام خضوعه للحكم العثماني ، ذلك لأن العثمانيين أنفسهم قد تأثروا بحضارة هذه البلاد ،وبما كان شائعا" فيها من تراث حضاري وثقافي ، فأستمر حاله كما هو ، وبقيت الحالة الثقافية فيه تسير سيرا" واهنا" ، لكن شهد عهد المماليك ( ) بعض العناية فيه ولا سيما من الناحية الثقافية لتقوية مركزهم في الدولة العثمانية . فقد شجع داود باشا الشعراء والفقهاء والعلماء والأدباء ، وانتشرت نتيجة لذلك الثقافة العلمية والأدبية ، وقد شجع على بناء المدارس التي كان بناؤها يعد من أعمال البر والإحسان ( ) . وكانت تدرس فيها العلوم الدينية والأدبية ، وكلا من اللغة العربية والتركية والفارسية ، ومن اشهر تلك المدارس : المدرسة الاحمدية (بناها احمد كهية سليمان الكبير) والمدرسة السليمانية (بناها سليمان الكبير) ، ومدرسة الحضرة الاعظمية ، ومدرسة الحضرة القادرية ، ومدرسة داود باشا (سميت مدرسة الحيدر خانة أو الحيدرية وسميت أيضا" بالمدرسة الداودية) والمدرسة العادلية الكبيرة ، والعادلية الصغيرة ، والعلية ، والآصفية ، والقبلانية ومدرسة السويدي الباجه جي ، ومدرسة الطبقجلي وغيرها ( ) . لكن الدراسة فيها كانت بعيدة عن الابتكار والإبداع ، إذ انصبت

العناية فيها على دراسة كتب يسودها أسلوب الجمود والتعقيد ، تشرح فيها الكتب القديمة والتعليق عليها من دون أن تنظر في مشكلات المجتمع وثقافته ( ) . وقد زار الرحالة الأجانب بغداد في تلك الحقبة وأظهروا استغرابهم من الحالة الثقافية فيها ، فوصفوا تردي اللغة العربية التي لا تخلوا من ألفاظ فارسية أو تركية أو هندية ، مما أساء لتلك اللغة ولأهلها ( ) .

أما الكتاتيب فانتشرت في أنحاء مختلفة من الولايات العراقية ، انتشارا" كبيرا" ومما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن في البداية ، تعد الخدمات التعليمية من اختصاصها ، وإنما من اختصاص الأفراد والجماعات. وكان التعليم في هذه المؤسسات مجانيا'، إلا أن الآباء عادة كانوا يسهمون في تقديم بعض الأموال إلى المعلمين (الملا لي) الذين يعلمّون الأطفال القرآن الكريم، والكتابة والحساب( ).

أما المدارس الدينية التي وجدت في العراق، فأن تأسيسها كان بدافع الإخلاص للدين، وقد ساهم في إنشائها السلاطين والولاة وأبناء الأسر الثرية. الأ أنها كانت لاتساير روح العصر، وأنها أصبحت لا تهتم بشيء غير العلوم النقلية، وأن هدفها لم يكن يعني اكتساب علوم جديدة، بل ماأنتجته الأجيال السالفة، وكان يتم ألحاق خريجي الكتاتيب بها( ).

ولم تظهر المدارس الحديثة ( ) في العراق إلا في عهد والي بغداد مدحت باشا الذي يعد أول من أسس فيه وأول مدرسة حديثة أسسها في بغداد هي المدرسة الرشدية العسكرية . وقد قبل فيها التلامذة المتخرجون في المدارس الدينية وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد الابتدائية يدرس في أثنائها الطلبة مواضيع العربية والتركية والتاريخ والجغرافية والحساب والخط والدين ( ) . وكان معظم المدرسين فيها من الضباط الأتراك وكان ذلك سنة كخطوة أولى في تخريج ضباط عراقيين للجيش . أما خطوة مدحت باشا الثانية فكانت موجهه نحو تأسيس المدارس الرشدية الملكية أي المدنية . ففي سنة باشرت المدرسة الحديثة في بغداد تدريساتها . وقد جاء إنشاء المدارس الحديثة في العراق متأخرا' ليس فقط عن العاصمة العثمانية التي مضى على تدريس المدارس الحديثة فيها ما يقرب من ثلاثين سنة فحسب ،بل عن بعض الولايات العربية الأخرى ( ) . وسرعان ما وجدت المدارس الحديثة طريقها إلى المدن الأخرى أيضا' بعد أن اقتصرت في البداية على مدينة بغداد وحدها كما صدرت إرادة سلطانية في عام تنص على تأليف مجالس للمعارف في كل ولايات الدولة . إلا أن مجلس معارف ولاية بغداد لم يؤسس إلا في سنة ( ) .

تأخر ظهور المدارس الابتدائية في العراق حتى سنة إذ أدرك المسؤولون بأن هذه المدارس هي الأساس في نظام التعليم الرسمي لذلك فقد فتحت أربع مدارس ابتدائية في بغداد هي مدارس : الحميدية وجديد حسن باشا والعثمانية والكرخ ( ) . أما المدارس الرشدية فقد كان عددها سنة خمس مدارس في ولاية بغداد وست مدارس في ولاية الموصل وست مدارس في ولاية البصرة ( ) . وعلى الرغم من قلة المدارس وضعف مستواها العلمي فأن ما أسس منها لم يحقق الغرض الذي أسست من اجله لأن التدريس كان يجري باللغة التركية ( ) . وكانت لهذا نتيجتان : أولاهما أن مادة

الدرس غير مفهومة في الغالب وثانيهما إن العراقيين نشأوا وهم غير قادرين على الكتابة بيسر باللغة العربية ( ) .

لذلك فأن نسبة المتعلمين سنة تتراوح بين الخمسة والعشرة بالمائة من سكان المدن في العراق( ) الذي قدر عدد نفوسه في نهاية القرن التاسع عشر بمليون وربع نسمة ( ) أي أن ما يقرب من ثلثي السكان كانوا لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ( ) هذا إضافة إلى أن العراقيين قد أصابهم الجمود في محيط العلم والابتعاد عن الدراسة فقد عاش الطلاب والمدرسون على تراث القدامى ،وانصبت عنايتهم على الشروح وشرح الشروح والتعليق على المؤلفات القديمة والتعليق على التعليق . ففقدت مؤلفاتهم عنصر الجودة والأصالة والتجديد . ووقف المؤلفون جهدهم في التمكن إلى أقصى حد مستطاع من المادة التي أنتجتها الأجيال السابقة والإيغال في فهمها وشرحها ( ) . أما الطباعة في العراق فأنها قد وجدت في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ( ) ،فقد أنشئت في الموصل وكربلاء ( ) سنة وفي بغداد سنة وجميعها كانت مطابع حجرية إذ أن أول مطبعة آلية تأسست في بغداد كانت مطبعة الولاية زمن الوالي مدحت باشا الذي جلب معداتها من باريس بعد وصوله العراق مباشرة . وقد أخذت هذه المطبعة فور تشغيلها تتولى طبع جريدة الزوراء وقد أهملت المطبعة بعد عهد مدحت باشا ( ) . إن لتأخر ظهور الطباعة في العراق أثره في تأخر ظهور الصحافة وفي ظهور الكتب والمجلات التي لها دور مهم في تنامي الفكر والوعي لدى المجتمع . علما" بأن أول مطبعة استخدمت الحروف العربية كانت قد أنشأت في روما سنة ( ) كما كان للبنان الفضل الأول في إدخال أول مطبعة عربية في بلاد الضاد . وهذا دلالة واضحة على مدى تأخر وصولها للعراق . إضافة إلى أنها كثيرا" ما كانت تغلق لقلة من يشتري مطبوعاتها حتى أن مطبعة الولاية نفسها كادت أن تتوقف عن العمل لو لا أن أستأجرها أحد الأفراد لحسابه الخاص ( ) .

أن أول ظهور للصحافة في العراق كانت جريدة الزوراء التي تعد أول جريدة في تاريخ الصحافة العراقية ( ) وكان تأسيسها سنة من لدن الوالي مدحت باشا لا لغرض ثقافي قصده وإنما لنشر أرائه الإصلاحية و (الفرمانات السلطانية) . فكان يشجع الناس على نقد الولاة والحكام إذ كان لهذه الجريدة الحرية الكافية في نشر مطالب الشعب وشكاواهم وانتقاد أعمال الحكومة ومأموريها مناداة بالإصلاح ( ) .

لكن حال الزوراء لم يدم طويلا" فقد عزل مدحت باشا عام وأعقبه ولاة طمست في عهدهم معالم الأعمال الإصلاحية التي قام بها فأصبحت الجريدة على وفق أهواء الولاة ورغباتهم وكأنها جريدة تمثل الحكومة العثمانية وليس فيها ما يهم الناس ولا سيما عندما تسلم عبدا لحميد الثاني سلطنة الدولة ( ) حيث ضيق على الصحافة وخشي سوء عاقبتها وسار ولاته على نهجه ( ) .

كانت جريدة الزوراء تصدر بثماني صفحات باللغة العربية والتركية وتتناول في قسمها العربي شؤون العراق وأحواله والقوانين والأنباء الرسمية والبراءات السلطانية ونصوص المعاهدات والوثائق وأخبار الدولة العثمانية . واحتجب صدور الجريدة عند الاحتلال البريطاني لبغداد في آذار ( ) .

ولم يكن في العراق قبل إنقلاب الثالث والعشرين من تموز غير ثلاث صحف من ضمنها جريدة الزوراء أما الاخريتان فهي جريدة (الموصل) التي صدرت عام واحتجبت عن الصدور عند إعلان الهدنة في الحرب العالمية الأولى في الثلاثين من تشرين الأول عام . وجريدة (البصرة) التي صدرت عام واحتجبت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ( ) فجريدة الموصل من الصحف الرسمية لذا تميزت مثل نظيراتها جريدة الزوراء بأنها صحيفة مداهنة لا تنشر سوى ما يطيب للسلطان وولاته من ألفاظ التفخيم والتعظيم رغم ظلمهم وسوء إدارتهم . كما هي صحافة تلك الحقبة التي تتسم بأنها لسان السلطان وأعوانه ( ) أما آمال الشعب وطموحاته فليس لهل نصيب من اهتماماتها ( ) . وكانت جريدة البصرة والتي هي أيضا' شأن شقيقتها تصدر باللغتين العربية والتركية فأنها تنشر أوامر الباب العالي والبيانات الرسمية فضلا' عن نشرها أخبار وحوادث الولاية وقد توقفت عن الصدور في عام ثم عادت إلى الصدور بصيغة رسمية إلا أن الغالبة على مقالاتها" كيلها الحمد والثناء للسلطان العثماني وقد غلب على أسلوبها الصنعة والركاكة والتكلف والسجع" ( ) .

وكان الولاة يمنعون دخول الصحف من الخارج سواء أكانت معارضة أم مؤيدة ومن وجد بحوزته صحيفة من هذه الصحف الممنوعة كان مصيره أما السجن أو النفي إلى الخارج أو إلى مناطق نائية من العراق وكان الأتراك العثمانيون يطلقون على الجريدة أسم (الغازيتا) أو (الغزتة) وهي لفظة ايطالية وقد حورها العامة في العراق فجعلوها (قسطه) ومما يروى عن احد أدباء بغداد في أواخر العهد العثماني وهو ناجي القشطيني (شاعر وأديب من شعراء ثورة العشرين) أن زميله احمد الشواف لاحظ ابنه ذات يوم يدخل غرفته ويسدها عليه سدا' محكما' فداهم الغرفة ليجد أبنه يقرأ الجريدة فأنهال عليه بالضرب المبرح قائلا' له :" لقد خربت بيتي بإدخالك الغازيتا" وقد أضطر الابن إلى إحراق الجريدة خشية العيون والرقباء ( ) . وهذا يدل على مدى العزلة التي كان يعيشها العراقيون والتي فرضتها عليهم الدولة العثمانية وظلت الصحافة أسيرة الحاكم تنشر على وفق ما يوعز وهي لسانه ولسان أعوانه" به تشيد وبلسانه تنطق فقد عزفت عن الشعب بل تخلت عنه نهائيا' ولم تعر لرغباته أي أهمية" ( ) .

أما في مجال التأليف فأن الناس قد انصرفوا عنه تجنبا' للمشاكل التي يقع المؤلف من جرائها فأنصرف أكثرهم إلى كتب الدين والفقه وكتب الأقدمين يتدارسونها ويتلمسون منه العبرة والذكرى . وإذا أراد أحدهم أن يؤلف كتابا' فعليه أن يعرض مؤلفه على لجان تنظر في كل كلمة ومدلولها حتى تمنح له الإجازة بطبعه" وويل للمؤلف أو الطابع إن تغير في الكتاب حرف أو زيدت كلمة وويل له إذا قلل من الدعاء للسلطان " ( ) . فان تلك المؤلفات كانت في مقدمتها الأدعية الطنانة للسلطان والتسبيح بحمده وما يطيب له من ألفاظ التفخيم والتعظيم ( ) ومن أمثلة هذه الأدعية :" أطال الله عمر مولانا أمير المؤمنين وخليفة

رسول رب العالمين خادم الحرمين الشريفين وخاقان البرين والبحرين السلطان والخاقان بن الخاقان عبدا لحميد خان أدام الله عزه وأعز جنده وأسعد عهده ونشر على بلاد الأعداء راية نصره" ( ) .

أدى التدهور العام في العراق إلى عدم تأليف الكتاب مقالات أو بحوث بأفكار مبتكرة وأنما عكفوا على جمع ما أنتجه السابقون وعلى شرح مؤلفاتهم . وعندما نظموا الشعر قلدوا الشعر القديم في بناء القصيدة وتتبعوا المعاني التي رددها شعراء العصر العباسي ( ) .

وكان هدف الكتاب أن يأتي"بالأسجاع والفواصل وأن يجنس ويورى ويكثر من المترادفات وان يزخرف ويلون وقد يأتي بأمثلة وشواهد من الشعر تتخلل نثره كأنه يكتب مقامة أو يصنع خطبة ( ) . وحتى أن كتب التاريخ آنذاك خاضعة للسجع والفواصل وعدم العناية بالحقائق التاريخية التي كان أكثرها يضيع خلال السجع والمبالغات.

الخاتمة:

أن غياب القانون كان سببا" في سوء الحالة السياسية في العراق في القرن التاسع عشر اذ كانت مهام الوالي تتلخص في إرسال الأموال المقررة عليه سنويا" إلى الباب العالي ، وإلاّ يزعج الدولة بمشكلات خطيرة ، وهذا يترتب عليه أن غدت الوظائف تمنح لغير مستحقيها ، وكانت الرشوة طابعا" ملازما" لها وان بدونها لا تنجز مهمة ولا تنتهي قضية ، وأصبحت الولايات في الدولة العثمانية سلعا" تباع وتشترى بوساطة سماسرة معدين لهذا الغرض ، وترتب على ابتعاد الأمة عن شرع ربها أثارا" خطيرة انعكست على أمورها السياسية والحربية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفقدت الأمة قدرتها على المقاومة والقضاء على أعدائها ، فأصبحت السلطة الفعلية بيد العشائر التي ساعدتها الدولة العثمانية في الاستحواذ على الأراضي والتصرف بها ، وكان ذلك سببا في الصراع المستمر بين عشائر العراق ونشوب ثورات عشائرية أصبح إخمادها شغل الدولة الشاغل نظرا" لاستفحال شوكة هذه العشائر، وانعكس ذلك على الفرد العراقي ليتحمل أعظم المشاق في سبيل العصبية التي

ينتمي أليها سواء" أكانت قبلية أم محلية أم بلدية أم طائفية ، ويرمي نفسه إلـــى المـــوت عنـــد نشوب معركة بينها وبين أعدائها ، ولكن عندما تطلب منه الحكومة شيئا" لا يـــستجيب لهـــا . وكثيرا ما يحاول النكاية بها بدلا" من التعاون معها

تدهورت الحالة الاقتصادية تبعا" للمساوئ السياسية ، التي كانت لها أثرا" سلبيا" على الزراعة وقنوات الري حتى إن السكان لا يستطيع مجابهة المصاعب الطبيعيـــة والمجاعـــات التي مرت بهم ، بالإضافة إلى اثر النظام الإقطاعي الذي كان يسود سكان الأرياف والبوادي ، وان الفلاح همه بيع غلته قبل أوانها ليسدد بثمنها الضرائب المفروضة عليه، وانه لا يحـــصل من زراعته ألا ما يسد الرمق من الحاصلات . وفي الصناعة فقد أصبحت البلاد إلـــى منـــتج للمواد الأولية تابعا للدول الرأسمالية والسوق التجاري العالمي ، حتى أصبح رؤساء العـــشائر في الجنوب أن يحولوا أراضيهم إلى منتجه للمحاصيل التجارية من اجل بيعها فـــي الأســـواق الخارجية ، مقابل جلب منتجات صناعية لم يكونوا من قبل قادرين على شرائها لقلة مـــا فـــي أيديهم من مال . وان أكثر السلع المستوردة هي استهلاكية وهذه أثرت على الصناعة الحرفية المحلية واضمحل أنتاجها بسبب استيراد البضائع الصناعية الرخيصة .

أما الحالة الاجتماعية والثقافية فكان المجتمع العراقي يشعر بالنقص من خـــلال عـــدم مشاركته في تحمل مسؤولية الحكم وإدارة الولايات التي كان الأتراك العثمانيون يـــشغلونها ، بالإضافة إلى أنهم يفتقرون الشعور بالوحدة والعمل الجماعي الموحد من اجل الإصـــلاحات ، فولاء الفرد كان يتجه نحو الطائفية أو العشيرة أو المدينة أكثر منه نحو العراق كوطن ، كمـــا أن أهل المدن محاطين بالعشائر التي تهددهم دائما" بالغزو أو قطع الطريق ، ولم يجدوا فـــي

الحكومة قوة كافية تحميهم من خطرهم ، فاعتمدوا على أنفسهم في ذلك. أما التعليم فبـــالرغم من قلة المدارس وضعف مستواها العلمي فان ما أسس منها لم يحقق الغرض الذي أسست من اجله ، لان التدريس كان يجري باللغة التركية، حتى أن نسبة المتعلمين في أواخر قرن التاسع عشر في العراق تتراوح بين (-)بالمائة من سكان مدن العراق الذي قدر عـــدد نفوســـه آنذاك بمليون وربع نسمة ، أي إن ما يقرب من ثلثي السكان لا يعرفوا القراءة والكتابة .

الهوامش

( ) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد، ، الجزء الأول، ص .

( ) هادي طعمه، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية (دراسة في الحالة الدعائية البريطانية -)، بغداد، ، ص .

( ) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين - ، الموصل، ، ص ص - .

( ) منير بكر، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من (-)، بغداد، ، ص .

( ) يوسف عز الدين، الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، القاهرة، ، ص .

( ) عبد الزهرة الجو راني، الاستبداد العثماني والوعي العربي أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، الجامعة المستنصرية، ، ص .

( ) هادي طعمه، المصدر السابق، ص .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج ، بغداد، د.ت، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: .ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، ط ، بغداد، ، ص - ؛ عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق - ، بيروت، ، ص .

( ) كوتلوف، المصدر السابق، ص - .

( ) يطلق على الإصلاحات في الدولة العثمانية من خلال الحقبة الممتدة من سنة الى أسم (التنظيمات)، وقد عرفت بهذا الاسم لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية. ساطع ألحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط بيروت، ، ص ؛ عبد الوهاب القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق - ، مجلة كلية الآداب، العدد الثالث، جامعة بغداد، كانون ثاني ، ص .

( ) هذا التقسيم كان قبل تقسيم العراق بموجب قانون الولاية العثماني لسنة ، الذي قسم العراق إلى ثلاث ولايات هي: بغداد والموصل والبصرة.

( ) خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني - ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، -جامعة بغداد، ، ص .

( ) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص .

( ) أستمر حكم المماليك في العراق من سنة إلى سنة ، والذي كان الولاة أثنائها يتمتعون باستقلال فعلي واقتصرت تبعيتهم للعاصمة على الناحية الاسمية. عبد الوهاب القيسي، المصدر السابق، ص - .

( ) رزاق عيسى، داود باشا والنهضة الأدبية في العراق، مجلة الرسالة والرواية، العدد ، السنة الخامسة عشر، كانون ثاني .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: داود سلوم، تطور الفكرة والأسلوب في الأدب العراقي في القرنين التاسع عشر والعشرين، بغداد، ، ص - ؛ جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، ج ، بيروت، ، ص .

( ) زكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، القاهرة، ، ص .

( ) أعلن هذا المرسوم في قصر(كولخانة) أي قصر الورد، ونص على وضع قوانين جديدة لتحسين الإدارة وتوطيد الأمن وتحديد نسبة الخراج، وأنه بدون تدوين القوانين النظامية لايمكن الحصول على القوة والعمران والطمأنينة. لمزيد من التفاصيل ينظر: ساطع الحصري، المصدر السابق، ص - .

( ) صدر بعد حرب القرم سنة ، وأكد على ما كان قد تقرر بالمرسوم السابق، ولكنه أضاف الى مبدأ مهم وهو(معاملة جميع تبعة الدولة معاملة متساوية) مهما كانت أديانهم ومذاهبهم. كما انه قرر تنظيم أمور الدولة بوجه عام. شفيق جحا، تنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية - ، مجلة الأبحاث، بيروت،السنة ، ج ، حزيران ، ص .

( ) سليمان البستاني، عبرى وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، دراسة وتحقيق خالد زيادة، بيروت، ، ص ؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،ج القاهرة، ، ص .

( ) الزوراء (جريدة)، العدد الأول، حزيران .

( ) المصدر نفسه.

( ) يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب القيسي، المصدر السابق، ص - .

( ) نقلاً عن: عبد الحسين المبارك، ثورة في الشعر العراقي، بغداد، ، ص - .

( ) عبد الرزاق ألنصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ، ص .

( ) أعلن القانون الأساسي العثماني عام ، ويشمل على مائة وتسع عشرة مادة، وان مما جاء به أنه ضمن لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون وأباح حرية التعليم والمطبوعات وبيّن اختصاصات مجلسي المبعوثان والأعيان وكيفية الانتخاب ومن هو المرشح للانتخاب، ومن هو الذي ينتخب. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، ، ص .

( ) ساطع الحصري، المصدر السابق، .

( ) الزوراء، ربيع الاول هجرية.

( ) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص .

( ) المصدر نفسه، ص - .

( ) المقتطف(مجلة)، المجلد ،تشرين الأول ، ص .

( ) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) السلطان عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، نقله الى العربية محمد علي عبد الله، بغداد، هجرية،ص .

( ) المصدر نفسه، ص - .

( ) صلاح عريبي عباس ألعبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين(محمد طلعت حرب، نوري فتاح باشا، عبد الحميد شومان..أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ، ص .

( ) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في عهد الاحتلال البريطاني - ، بغداد، ص .

( ) إن الجزء الأعظم من العراق، وهو السهل الغريني الخصب المترامي الأطراف، والواقع بين النهرين، كان يعتمد في الري على مياه هذين النهرين (دجلة والفرات) ذلك لأن سقوط الأمطار في هذه

المنطقة غير كاف، بالإضافة إلى أن النهرين يحملان نسبة عالية من الرواسب التي تؤدي في حالة عدم قيام رقابة دقيقة إلى غلق وانسداد الأنهار الصغيرة، التي تؤدي إلى الدمار الذي يصيب نظام الري في العراق. أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ، ج ، ص - .

( ) إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، بغداد، ، ص .

( ) جعفر الخياط، المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: هادي طعمه، المصدر السابق، ص - .

( ) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ، ص .

( ) زكي صالح، المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ، ط ، ، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: كوتلوف، ص - .

( ) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الأقطاع ونظام الأراضي في العراق، بغداد، ، ص .

( ) وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية، ط ، بغداد، ، ص .

( ) كوتلوف، المصدر السابق، ص .

( ) العبيدي، المصدر السابق، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: كوتلوف، المصدر السابق، ص - .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) كوتلوف، المصدر السابق، ص .

( ) عبد الله فياض،المصدر السابق، ص .

( ) الرقيب(جريدة)، العدد السابع، صفر هجرية.

( ) عبد الله فياض،المصدر السا بق، .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ص .

( ) عبد الله فياض،المصدر السابق، ص .

( ) الوردي، المصدر السابق، ص .

( ) كوتلوف، المصدر السابق، ص - .

( ) كمال مظهر، المصدر، ص .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) كوتلوف، المصدر السابق، ص .

( ) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر الخياط ، ط ، بغداد، ، ص ؛ العبيدي ، المصدر السابق، ص .

( ) من الجدير بالملاحظة أن رعايا فرنسا وألمانيا وسويسرا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،اشتركوا فعلاً وأولوا عنايتهم باستغلال العراق اقتصاديا،وكانت المصالح الفردية عموما تسندها

حكومات هذه الدول، أما مباشرة أوبطريقة غير مباشرة. حكمت سليمان، نفط العراق، بغداد، ، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي - ، بغداد، ، ص .

( ) المصدر نفسه، ص - .

( ) صالح خضر محمد الدليمي، المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق - ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، مجموعة باحثين، بغداد، ، ص .

( ) علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا(-)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب -جامعة الموصل، ، ص .

( ) في عام بلغ عدد البواخر التجارية البريطانية التي دخلت ميناء البصرة مئة وعشرة، مجموع حمولتها( ) طن. عبد الكريم حسين الشيباني، الاتجاهات الإصلاحية في بغداد للفترة من - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ، ص - .

( ) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، ، ص .

( ) يقظان سعدون العامر، البصرة في العهد العثماني الأخير، جامعة البصرة، ، ص .

( ) لغة العرب(مجلة)، ج ، آب ، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: الوردي، المصدر السابق، ص .

( ) المبارك، المصدر السابق، ص .

( ) صدر أمر سلطاني(فرمان) من الباب العالي بالموافقة على تسيير باخرتين نهريتين بإشراف فرا نسس جسني، وتم تسيير الباخرتين البريطانيتين التابعة للمعتمد البريطاني في بغداد بحجة استخدامها لنقل البريد، وقد سميت الباخرتين باسم دجلة والفرات، وقد تعهدت شركة لنج(نسبة لأسرة هنري لنج وأخوه ستيفن، والتي أسست بيتاً تجارياً في بغداد سنة). لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود شكري نديم، حرب العراق - ، بغداد، ، ص -

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: الخياط، المصدر السابق، ص ؛ وميض جمال، المصدر السابق، ص - .

( ) لقد أرتفع عدد سكان بغداد من عشرين ألفاً عام إلى مئة وخمسة وأربعين ألفاً في عام ، فيما أرتفع عدد سكان البصرة من عشرة الآف نسمة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر إلى ستين ألفاً في بداية القرن العشرين. لغة العرب(مجلة)، ج ، السنة الثانية، صفر هجرية/ كانون ثاني ، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: وميض جمال، المصدر السابق، ص - .

( ) العبيدي، المصدر السابق، ص .

( ) المصدر نفسه.

( ) يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص - .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) علي علاء الدين الآلوسي، الدر المنتشر في رجال القرن الثاني والثالث عشر، تحقيق جمال الدين الآلوسي وعبد الله الجبوري، بغداد، ، ص .

( ) الوردي، المصدر السابق، ص .

( ) وميض جمال، المصدر السابق، ص .

( )علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، ، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص - .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) الوائلي، المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: البستاني، المصدر السابق، ص - .

( ) أشهر الاتحادات العشائرية في العراق كان(المنتفك) الذي شمل الجزء الجنوبي من البلاد، أي من القرنة الى السماوة وعلى امتداد نهر الفرات. وكانت القوة التي توحد هذه العشائر وتقودها متمركزة في عائلة السعد ون الشهيرة وهي في الأصل من الحجاز، وكانت المدينتان الرئيستان في هذه المنطقة هما الشطرة والناصرية. أما(مشيخة إتحاد الخز اع)، فأنها تمتد في منطقة الفرات الأوسط(الحلة والديوانية) وهي الرقعة الممتدة من السماوة إلى المسبب. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله فياض، المصدر السابق، ص ؛ وميض جمال، المصدر السابق، ص .

( ) عبد الله فياض، المصدر السابق .

( ) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث - ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد، ، ج ، ص .

( ) هنري فوستر، المصدر السابق، ج ، ص .

( ) الأرحيم، المصدر السابق، ص .

( ) طريقة الالتزام هي: استئجار الأراضي الزراعية من لدن شيوخ العشائر بالمزايدة لقاء دفع مبالغ معينة. عبد الله فياض،المصدر السابق، ص .

( ) لونكريك، أربعة قرون ...، ص - .

( ) عبد الله فياض، المصدر السابق، ص - .

( )عندما رغب مدحت باشا في تطبيق سياسة توطين العشائر أستقدم الشيخ(ناصر بن راشد) من عشائر السعدون، وأطلعه على سياسة الحكومة الجديدة، تلك السياسة التي تنطوي على تحويل المشيخة إلى متصرفية بالفعل لا بالاسم فقط. وعدد الوالي للشيخ ناصر حسنات الاستقرار في موضع معين وما يتبع ذلك من رقي في الزراعة. وقد وافق الشيخ ناصر على سياسة الحكومة وقبل تفويض الأراضي الأميرية بسندات(الطابو) تبعاً للقانون. وقد رافق هذا التطور بناء مدينة الناصرية. لطفي جعفر فرج عبدا لله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ، ص ؛ عبد الله فياض، المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: وميض جمال، المصدر السابق، ص .

( ) لونكريك، أربعة قرون...، ص .

( ) وميض جمال، المصدر السابق، ص .

( ) هادي طعمه، المصدر السابق، ص - .

( ) داود سلوم، المصدر السابق، ص .

( )لمزيد من التفاصيل ينظر: داود سلوم، المصدر السابق، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: دار المخطوطات العراقية، مخطوطة لعباس العزاوي بعنوان تاريخ المعاهد الخيرية في العراق تحت رقم( ) ص - .

( ) جيمس بكنغهام، رحلتي الى العراق، ترجمة سليم طه التكريتي،ج ، بغداد، ، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم خليل، تطور التعليم الوطني في العراق(-) مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ، ص .

( ) المصدر نفسه، ص - .

( ) يقصد بالمدارس الحديثة: المدارس التي تقوم على نمط تعليمي حديث، من حيث وجود منهج مدرسي يتضمن مفردات المواد الدراسية وأغراض تدريسها. ويقوم بتدريس هذه المواد معلمون مؤهلون. وتتسم أيضاً بوجود كتب مدرسية مؤلفة حسب منهج مدرسي معلوم، وبامتحانات منظمة وجداول دروس أسبوعية. المصدر نفسه، ص .

( ) القيسي، المصدر السابق، ص - .

( ) إبراهيم خليل، المصدر السابق، ص - .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم وانشر، موسوعة حضارة العراق، بغداد، ج ص .

( ) إبراهيم خليل، تطور التعليم، ص - .

( ) عبد الله فياض، المصدر السابق، ص .

( ) لونكريك، أربعة قرون، ص .

( ) الزوراء، العدد صفر هجرية.

( ) عبد الله فياض، المصدر السابق، ص .

( ) الوائلي، المصدر السابق، ص .

( ) يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص .

( ) يرى بعض المؤرخين أن أول مطبعة دخلت العراق كانت في عهد الوالي داود باشا، وأن أول كتاب طبع فيها كان سنة وعنوانه (دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء) لمؤلفه الشيخ رسول حاوي الكركوكلي. إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم، ص ؛ الوردي، لمحات اجتماعية، ، ج ، ص .

( ) تعد مطبعة كربلاء الحجرية أول مطبعة من نوعها عرفها العراق، استقدمت من إيران وفيها طبعت طائفة من رحلات (أبي الثناء شهاب الدين محمود الآلوسي) مفتي بغداد. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، ، ص منير بكر،المصدر السابق، ص .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم، ص - .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) منير بكر، المصدر السابق، ص - .

( ) قسم من مؤرخي الصحافة العراقية يرجع صدور الصحافة في العراق الى جريدة (جور نا العراق) التي صدرت في عهد الوالي داود باشا سنة ، إلا أن الدلائل التاريخية غير كافية للجزم بصحة وجود مثل هذه الجريدة، حيث لم يعثر لحد الآن على أية نسخة منها. المصدر نفسه، ص إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم، ص ؛ الوردي، لمحات اجتماعية، ج ، ص .

( ) منير بكر، المصدر السابق، ص - .

( ) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص .

( ) فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، بغداد، ، ص .

( ) عبد الله فياض، المصدر السابق، ص - .

( ) توفيق برو، القومية العربية في القرن التاسع عشر، دمشق، ، ص .

( ) إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم، ص .

( ) المصدر نفسه، ص .

( ) منير بكر، المصدر السابق، ص ؛ الوردي، لمحات اجتماعية، ج ، ص - .

( ) منير بكر، المصدر السابق، ص .

( ) سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ، ص .

( ) تم إلغاء ألفاظ التعظيم في سنة هجرية/ م، بموجب قرار من لدن مجلس الأعيان في الدولة العثمانية، وبهذا فقد زالت عثرة كبيرة من أسلوب الكتابة. الرقيب(صحيفة) العدد السابع، صفر هجريه.

( ) سليمان فيضي، المصدر السابق، ص .

( ) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص - .

( ) الوائلي، المصدر السابق، ص .

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.